

مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية
- حالة المجمع الصناعي صيدال -

*La contribution des principes des institutions de Gouvernance d'entreprise de
rationalisation les décisions financière.*
- Cas Saidal -

د. نصير أحمد
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
Ahmednecir79@gmail.com

د. بن عمر محمد البشير
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
bachir.moh90@gmail.com

Received: 23/01/2017

Accepted: 14/03/2017

Published: 03/09/2017

ملخص:

تعد حوكمة المؤسسات من المصطلحات الأكثر شيوعا في العالم، لاسيما بين المؤسسات الكبرى و العملاقة، حيث تعمل هذه الأخيرة على ضبط القواعد والمبادئ والقوانين والإجراءات من شأنها أن تجعل منها مؤسسات رائدة، كما تساهم في ترشيد وضبط القرارات المتخذة، خلال عمليات تسيير المؤسسات بصفة عامة، هدفها الأسمى هو التأثير إيجابا أو سلبا على أداء المؤسسة ماديا وماليا، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن هذه المؤسسات أصبحت تهتم كثيرا بقياس أدائها اعتمادا على أسس ونظريات، ونماذج ومؤشرات قياسية وكذا معايير وأساليب تعرف من خلالها مستوى الأداء وجودته ضمانا لسيرها في الطريق الصحيح ووفق المنهج والأهداف المخططة من طرف أصحاب المصالح، والذي يعتبر من أسمى أهداف الأطراف المعنية، فمصلحة الجميع تقتضي وصولهم إلى الأهداف المسطرة والحفاظ على حقوق كل منهم دون المساس بحقوق بقية الأطراف. وعليه تكمن دراسة هذا البحث في إيجاد العلاقة بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية المتخذة من قبل متخذي القرارات، وعمد الباحث في هذه الدراسة على برنامج SPSS 21

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، القرارات المالية، العلاقة بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية.

Résumé: Les institutions les plus courantes dans la gouvernance terminologie mondiale, en particulier parmi les grandes institutions et géant, où celui-ci travaille à définir les règles, les principes, les lois et les procédures qui en feront les institutions de premier plan, et contribuent à la rationalisation et le contrôle des décisions prises lors de la conduite des institutions dans les opérations générales, son but ultime est d'avoir un impact positif ou négatif sur la performance de l'institution physiquement et financièrement, et de réaliser la croissance économique souhaitée, où nous constatons que ces institutions sont devenus très intéressés à mesurer leur performance sur la base des principes et des théories et des modèles d'indicateurs standards, ainsi que des normes et méthodes connaître à travers lesquelles le niveau de performance et d'assurance qualité Conseil Vu la bonne manière et conformément à l'approche et les objectifs prévus par les parties prenantes, qui est considéré comme l'un des objectifs les plus élevés des parties concernées, l'intérêt de tous à leur accès aux objectifs de la règle et de préserver les droits de tous, sans préjudice des droits du reste des parties. Par conséquent, l'étude de cette recherche est de trouver une relation entre les principes de gouvernance d'entreprise et la rationalisation des décisions financières prises par les décideurs, et délibérément chercheur dans ce programme d'étude SPSS 21.

Mots-clés: la gouvernance d'entreprise, les décisions financières, la relation entre les principes de gouvernance d'entreprise et la rationalisation des décisions financières.

تمهيد:

إن حوكمة المؤسسات وترشيده وضبط القرارات المالية المتخذة، خلال عملية تسيير المؤسسات بصفة عامة، هدفه الأسمى هو التأثير إيجاباً على أداء المؤسسة مادياً ومالياً، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن المؤسسة أصبحت تهتم كثيراً بقياس أدائها اعتماداً على أسس ونظريات، نماذج ومؤشرات قياسية وكذا معايير وأساليب تعرف من خلالها مستوى الأداء وجودته ضماناً لسيرها في الطريق الصحيح ووفق المنهج والأهداف المخططة من طرف أصحاب المصالح، والذي يعتبر من أسمى أهداف الأطراف المعنية، فمصلحة الجميع تقتضي وصولهم إلى الأهداف المسطرة والحفاظ على حقوق كل منهم دون المساس بحقوق بقية الأطراف، ومن خلال هذا الطرح يمكن صياغة المشكل الرئيسي لهذا المقال:

كيف يمكن لمبادئ حوكمة المؤسسات أن تساهم في ترشيده القرارات المالية؟
ولتحليل هذا الطرح قام الباحثان بتقسيم عناصر هذا المقال إلى أربع عناصر أساسية وهي:

أولاً. حوكمة المؤسسات

تعتبر حوكمة المؤسسات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، وهذا على مستوى الإقتصاد الجزئي، ونظراً لما تمثله المؤسسات من عنصر أساسي لتنمية الإقتصاد الوطني وجب تنميتها والحفاظ عليها من الانهيار انطلاقاً من ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة فيها ومعها. حيث يمكن التطرق في هذا العنصر إلى عدة نقاط منها.

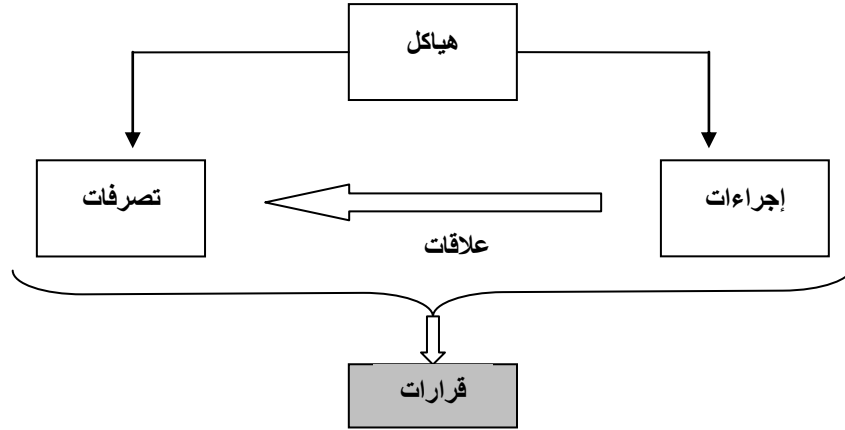
1.1 مفهوم حوكمة المؤسسات أهميتها وأهدافها

من خلال الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين في مجال حوكمة المؤسسات، حيث تعددة مفاهيم حوكمة المؤسسات وأهمية وأهدافها في جميع المجالات، وبالتالي يمكن توضيح بعض هذه المفاهيم والأهمية والأهداف بشكل مختصر كما يلي:

1.1.1 مفهوم حوكمة المؤسسات

من خلال ما سبق ذكره فإن حوكمة المؤسسات لها عدة مفاهيم مختلفة نذكر من بينها:
إن مصطلح الحوكمة حديث في اللغة العربية، فبعد عدة محاولات ومشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات¹، ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويًا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية و الموضوعية والمسؤولية²، والحوكمة أيضاً تتمثل في مجموعة القواعد الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني¹.

الشكل رقم (1): يوضح مفهوم حوكمة المؤسسات²



source: Frédéric georgel, **IT gouvernance : management stratégique d'un système d'information**, édition Dunod, paris, 2^{ème} édition, 2006, p :4

2.1.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات

ويمكن إبراز وتوضيح أهمية حوكمة المؤسسات من عدة جوانب مختلفة نذكرها فيما يلي:³

1.1.2.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسة

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد المؤسسات على خلق بيئة عمل سليمة تعين المؤسسة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للمؤسسة أكبر، وبالتالي الوصول إلى أسواق المال.

2.2.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم

تهدف حوكمة المؤسسات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين.

3.2.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين

تسعى حوكمة المؤسسات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة المؤسسة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، حيث تعمل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية⁴.

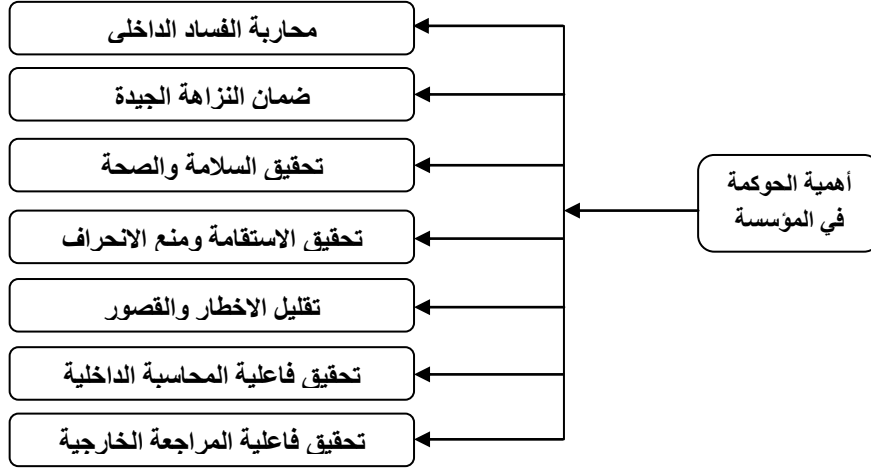
4.2.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للاقتصاد⁵

تسهم حوكمة المؤسسات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج.

5.2.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات في خلق القيمة

تهدف حوكمة المؤسسات حسب التعاريف السابقة أساسا على ضمان إتباع المديرين لأهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين، وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين وضمان مصالحهم، وبالتالي تزداد الثقة، وهي إشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى¹، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): يوضح أهمية الحوكمة في المؤسسة²

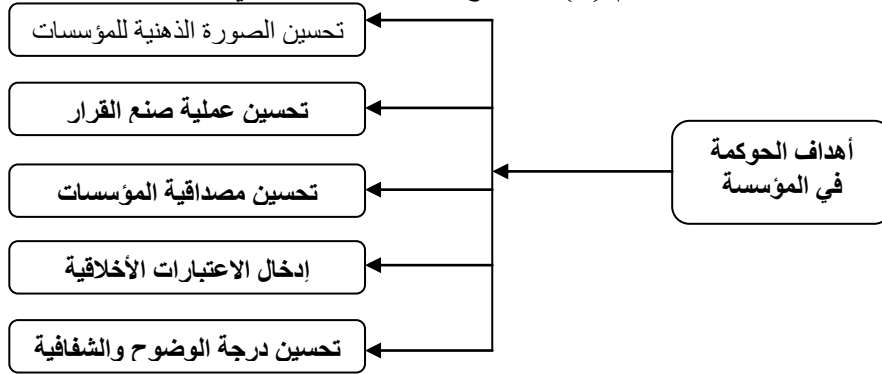


المصدر: محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص:58.

3.1.1. أهداف حوكمة المؤسسات

لحوكمة المؤسسات عدة أهداف يمكن تلخيصها في الشكل التالي³:

الشكل رقم (3): يوضح أهداف الحوكمة في المؤسسة.



المصدر: محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، مرجع سابق، ص:21.

2.1. مبادئ حوكمة المؤسسات

يمكن التعرض لمبادئ حوكمة المؤسسات بشكل مختصر، نوجزها في النقاط التالي:

1.2.1. ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة المؤسسات

تعتمد حوكمة المؤسسات في هذا الإطار على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، حيث تمنح السلطة والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية⁴.

2.2.1. حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات كانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. وتوضيح القواعد والإجراءات التي تحكم رقابة المؤسسات المساهمة في الأسواق المالية¹.

3.2.1. المعاملة العادلة للمساهمين

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة العادلة لجميع المساهمين.

4.2.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

يجب أن يأخذ إطار حوكمة المؤسسات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية، كما يجب الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت².

5.2.1. الإفصاح والشفافية

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الصحيح والشفافية في الوقت المناسب، ويعتبر أسلوب فعال يعزز تحليل الحسابات المالية للمؤسسة، ولهما صلة وعلاقة باتخاذ القرارات من قبل المستثمرين³.

6.2.1. مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم أمام المؤسسة والمساهمين، وكذلك أيضا يجب أن تتوفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار⁴.

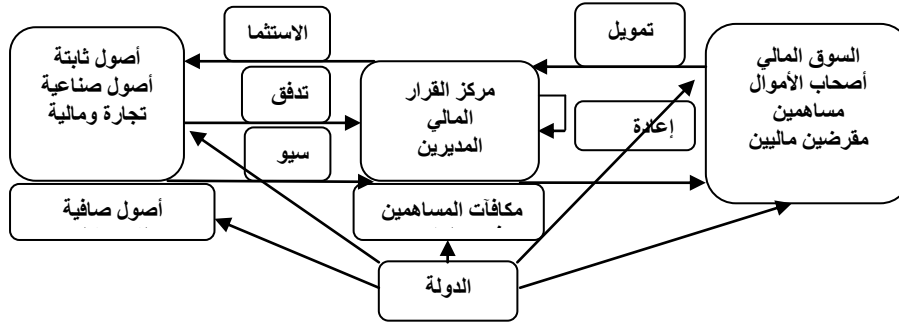
ثانيا. القرارات المالية في المؤسسة تعتبر عملية إتخاذ القرارات عملية تنابعة تخص الإدارة، ويمكن لإدراج عدة عناصر في النقاط التالية:

1.2. مفهوم القرارات المالية

هناك عدة مفاهيم للقرارات المالية في المؤسسة نذكر من بينها:

- القرار المالي هو عبارة عن كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول⁵. حيث تهدف هذه القرارات إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. ويمكن تمثيل مفهوم القرار المالي في الشكل أدناه كما يلي:

الشكل رقم (4): يوضح القرار المالي في المؤسسة



Source: http://gestionfin.canalblog.com/docs/NG_chapitre_3_d_cision_de_financement.pdf (page consultée le 23/01/2014). P: 2.

- القرار المالي ونعني به الوضعية المالية للمؤسسة والذي يتميز بأنه غير قابل للتراجع عنه، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل كبير على باقي الوظائف الأخرى في المؤسسة¹.

2.2. أهداف القرارات المالية في المؤسسة

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ومن هنا يمكن إدراج أهدافها كما يلي²:

1.2.2. هدف تعظيم ربح المؤسسة

إن الهدف العام هو تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة وما زال هذا الهدف يحتل مكانة رئيسية في الفكر الاقتصادي على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إليه والتي تشكك في سلامة تعظيم الربح كهدف رئيسي للمؤسسة.

2.2.2. هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة ملاك المؤسسة

إن تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو المالك، وذلك لسببين هامين:

- هدف تعظيم الثروة يعد هدفا إستراتيجيا طويل الأجل يزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية.
- هدف تعظيم الثروة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية في المؤسسة يساهم في جذب مساهمين جدد.

3.2.2. هدف تعظيم العائد الاجتماعي

يمكن تحديدها في ما يلي:

- صعوبة تحديد الأفضل بالنسبة للمجتمع. وحساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي.
- صعوبة تحديد المصدر الذي تستمد منه حقها في توزيع المواد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية.
- قيام بعض المؤسسات بتحمل تكلفة أداء مسؤوليتها الاجتماعية، وعدم قيام البعض الآخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة أو خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية.

3.2. أنواع القرارات المالية في المؤسسة

نذكرها باختصار كما يلي:

1.3.2. القرارات الاستثمارية

تعتبر القرارات الاستثمارية في المؤسسة من بين أهم القرارات المالية وهي معقدة بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب أن الإدارة المالية تلجأ لها في زيادة العائد على الاستثمار، من أجل تعظيم ثروة المؤسسة ومن ثم تعظيم ثروة الملاك³. ويعرف الاستثمار المالي عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع⁴.

2.3.2. القرارات التمويلية

تعتبر قرارات التمويل من أهم وأعقد القرارات في المؤسسة التي تمارسها الإدارة المالية، تلك القرارات متعلقة بتحديد وصياغة الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، يتمثل القرار التمويلي في عرض الأموال في المؤسسة⁵.

3.3.2. قرارات توزيع الأرباح

قرار توزيع الأرباح لا يقل أهمية عن قرار الاستثمار وقرار التمويل وهو توزيع أو احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها وتشغيلها في المؤسسة، كما أن قرار التوزيع يكون له أثر كبير على أسعار الأسهم، هي تلك القرارات الخاصة بتوزيع أرباح حملة الأسهم¹.

ثالثا، عالية مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية في المؤسسة ومن خلال ما سبق، يمكن دراسة الفعالية بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد قرارات المالية في المؤسسة، ومن هنا يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1.3. فعالية مسؤولية مجلس الإدارة في ترشيد القرار المالي

إن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة هي تحديد إستراتيجيات المؤسسة واستيعاب القضايا والقوى و المخاطر التي تدفع أعمال المؤسسة، وتشكيل مجلس إدارة قوي ونشط يكون أغلبية أعضائه مستقلين هو المفتاح

الأساسي للوفاء بمهام مجلس الإدارة وتحقيق حوكمة فعالة²، يؤدي إلى التأثير على ترشيح القرارات في المؤسسة.

2.3. فعالية حقوق المساهمين في ترشيح قرار المالي

للمساهمين في الشركة المساهمة حقوق أخرى بجانب حقوقه المالية ويطلق عليها اسم الحقوق غير المالية لأنها تكفل للمساهمين المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وضمان الرقابة على أعمال مجلس الإدارة عن طريق الاشتراك في مداورات الهيئة العامة والتصويت على القرارات المجمع اتخاذها في اجتماعاتها مما يضمن فعالية ترشيح واتخاذ قرارات المساهمين الذين هم مستثمرون للاطمئنان على أموالهم³.

3.3. فعالية الإفصاح والشفافية في ترشيح قرار المالي

على الرغم من وجود نظم متقدمة وجيدة للمحاسبة وإعداد التقارير، إلا أنه قد تقع المشاكل، وعندما يحدث ذلك تكون له آثار مالية كبيرة، كما يوضح الحاجة إلى معايير عالية الجودة للمحاسبة تدعم التقارير المالية، مما يساعد على ترشيح قرارات المالية والاستثمارية، وبالتالي فإن الإفصاح والشفافية يضمنان فعالية وترشيح القرارات المتخذة المستندة إلى معلومات صحيحة⁴.

4.3. فعالية دور أصحاب المصالح في ترشيح قرار المالي

إن الدور الأساسي لأصحاب المصالح هو عدم التعارض في ما بينها، ومن ثم الابتعاد عن الانتهازية والميول الشخصية في اتخاذ القرارات لصالحهم والاتفاق مع مجلس الإدارة وحقوق المساهمين في المؤسسة، وعليه يتم تفعيل هذا الدور للوصول إلى فعالية بين أصحاب المصالح وترشيح القرارات المتخذة في المؤسسة⁵.

رابعاً. تحليل العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات
يقوم الباحثان بتحليل العلاقة بين المتغيرين مبادئ حوكمة المؤسسات والقرارات المالية، وذلك بعد تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل، عمد الباحث إلى طرح بعض الأسئلة وهي في شكل استبيان، حيث تم تحديد حجم العينة المدروسة قبل توزيع ونشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع 150 استمارة على أفراد العينة، وبعد جمع استمارات الاستبيان الموزعة قمنا بعملية فرزها وتبويبها فتحصلنا على 117 استمارة صالحة للتحليل، وتم إدخالها في برنامج SPSS21، وفي ما يلي النتائج موضحة في الجدول رقم (1).

1.4. النموذج المقترح لدراسة

تم اقتراح نموذج للدراسة من قبل الباحثان، ويقسم الباحثان هذه الدراسة إلى المتغيرين التاليين:

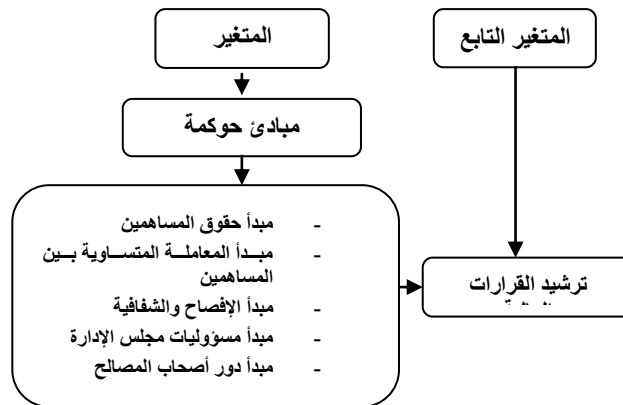
1.1.4. المتغير التابع

يتم تحديد المتغير التابع لهذه الدراسة وفقاً للمتطلبات المتوفرة حسب عنوان هذا المقال وهو القرارات المالية.

2.1.4. المتغير المستقل

ويتمثل في المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات.
وعليه يمكن اقتراح هذه النموذج من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (5): النموذج المقترح



المصدر: من إعداد وتصور الباحث

2.4. فرضية النموذج

يرى الباحثان من خلال هذا النموذج أن يضعوا الفرضية المناسبة التي تحدد العلاقة بين المتغيرين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيده القرارات المالية داخل المؤسسة، حيث اعتمدنا على طرح السؤال الرئيسي الذي من شأنه أن يوصلنا إلى الإجابة على هذه الفرضية سواء كانت بالقبول أو الرفض كما يلي.

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيده القرارات المالية في المجمع الصناعي صيدال عند مستوى معنوية 0.05، من خلال هذا الطرح، يمكن توضيح ذلك في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (1): العلاقة الارتباط بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيده القرارات المالية في المجمع الصناعي صيدال

الرقم	تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات	عدد أفراد العينة	ترشيده القرارات المالية	
			مستوى المعنوية	معامل الارتباط
1	مبدأ ضمان حقوق المساهمين	117	0.033	0.241
2	مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	117	0.023	0.210
3	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	117	0.041	0.178
4	مبدأ الإفصاح والشفافية	117	0.047	0.168
5	مبدأ دور أصحاب المصالح	117	0.000	0.475

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss21

3.4. النسب الإجمالية لمبادئ حوكمة المؤسسات

يمكن تحديدها في الجدول رقم (2) كما يلي:

معامل الارتباط الإجمالي		معامل الارتباط الجزئي		تقارب معامل الارتباط المجمع		معامل الارتباط	مستوى المعنوية	مبادئ حوكمة المؤسسات
% 103.10	1.031	% 20.62	0.2062	0.451	% 45.10	0.241	0.033	مبدأ ضمان حقوق المساهمين
						0.210	0.023	مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين
				0.346	% 34.60	0.178	0.041	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
						0.168	0.047	مبدأ الإفصاح والشفافية
						0.475	0.000	مبدأ دور أصحاب المصالح

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه فإننا نلاحظ أن مبدأ ضمان حقوق المساهمين لديه علاقة ارتباط عكسية وضعيفة ذات دلالة إحصائية مع ترشيح القرارات المالية عند مستوى الدلالة يساوي 0.033 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 المعروف مسبقاً، ومعامل ارتباط يقدر 0.241، أما مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية لديهم علاقة ارتباط طردية موجبة وضعيفة ذات دلالة إحصائية مع ترشيح القرارات المالية عند مستويات الدلالة 0.023، 0.041، 0.047، على الترتيب، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 المعروف مسبقاً، ومعاملات ارتباط هذه المبادئ هي على الترتيب تقدر بـ: 0.210، 0.178، 0.168، أما بالنسبة لمبدأ دور أصحاب المصالح لديه علاقة ارتباط طردية موجبة ومتوسطة ذات دلالة إحصائية مع ترشيح القرارات المالية عند مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 المعروف مسبقاً، ومعامل ارتباط يقدر 0.475، وحسب استنتاجات الجدول رقم (2) أعلاه فإن المجمع الصناعي صيدال يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات بشكل ضعيف، أي عند حساب معامل الارتباط الإجمالي والذي يساوي %20.62 تبين أن هذه النسبة ضعيفة، مما يدل على أن المجمع يهتم ببعض المبادئ وينسب مختلفة، أما النسب الأخرى فهي تتحكم بها عوامل أخرى، وبالتالي حسب هذه النسبة فإن هذه الفرضية تدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيح القرارات المالية داخل المجمع الصناعي صيدال، وهو ما يثبت الفرضية أعلاه.

الخلاصة

من خلال هذا المقال إن عملية القرار واتخاذ القرارات من أكثر الموضوعات الإدارية تداولاً بالبحث والدراسة، شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم والمصطلحات المتداولة في إدارة الأعمال، وقد أكدها برنارد في أعماله بداية تحول الفكر الإداري نحو الاهتمام بموضوع إتخاذ القرار، رغم قدم هذه العملية في حد ذاتها، فقد اعتبرت هذه الأعمال أن إتخاذ القرار يعد ركيزة أساسية وجانباً هاماً في عمل المسير وأن الأداء يمكن تحليله إلى مجموعة من القرارات المتداخلة والمتشابكة، الأمر الذي دفع سيمون إلى اعتبار عملية إتخاذ القرار جوهر للعملية التسييرية، وما يقوم به المسير من مهام، إن هو إلا إتخاذ قرار، ليسهم بذلك في تغيير الفكر التسييري وحتى الفكر الاقتصادي أيضاً. ولهذا تسعى المؤسسة إلى ترشيح قراراتها المالية من خلال التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات وهذا ناتج عن ارتباط جملة من القواعد والمبادئ الموضوعية من طرف إدارة المؤسسة مما أدى بالمسير إلى تفعيل وترشيح هذه القرارات، وعليه فإن التطبيق الجيد والسليم للمبادئ حوكمة المؤسسات يؤدي إلى نفس النتيجة، أي فعالية مجلس الإدارة وحقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم والإفصاح

والشفافية ودور أصحاب المصالح كلها مرتبطة وتتابعية تؤدي إلى ترشيده القرارات المالية في المؤسسة بصفة عامة، سواء كانت هذه القرارات استثمارية أو تمويلية أو توزيعية.

المصادر والإحالات:

- 1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص: 36.
- 2- أحمد يوسف عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، الأردن، 2004، ص: 60.
- 3- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية. الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 373.
- 4- تامر ناصر، القواعد المنظمة لحوكمة الشركات من منظور شباب الأعمال في مصر، مركز المشروعات الدولية، جويلية 2003، ص: 3.
- 5- جميل أحمد توفيق، الاستثمارات وتحليل الأوراق المالية، دار المعارف، مصر، 2000، ص: 9.
- 6- خلف بن سليمان السعودي، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص: 28.
- 7- خليل سفيان المناصير، القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الاستراتيجي، نفس المرجع السابق، ص: 39.
- 8- صديقي مسعود. دريس خالد، بتصرف "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيده قرار الإستثمار"، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، يومي: 7- 8 ديسمبر 2010، ص: 14.
- 9- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات الإدارية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 21.
- 10- عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، مصر، سنة 2007، ص: 13.
- 11- عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 341.
- 12- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص: 457.
- 13- عزي وآخرون، الحكم الرشيد وخصوصة المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، 2006، ص: 05.
- 14- عمر عبد الجعدي وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتنسيق، دار المسيرة، عمان - الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 186.
- 15- فاروق إبراهيم الجاسم، حقوق المساهم في الشركة المساهمة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 167.
- 16- فاطمة الزهراء طاهري عيساوي سهام، دور حوكمة الشركات في رفع من كفاءة السوق المالي، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي: 6- 7 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص: 8.
- 17- قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 21.
- 18- لطفى أمين السيد أحمد، المراجعة الدولية وعولمة رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005، ص: 695.
- 19- محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 58.
- 20- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007، ص: 04.
- 21- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مرجع سابق، جوان 2007، ص: 05.
- 22- محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 417.
- 23- محمد وسام المصري، صنع القرار المالي. محاضرات ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص- ص: 4-3.
- 24- مصطفى حسن بسيوني السعدني، المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات وبذل العناية المهنية في ضوء المعايير المصرية و الأمريكية و الدولية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان: متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، ماي 2007، ص: 77.
- 25- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار أجنأ دين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 29.
- 26- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، مدخل حوكمة الشركات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 20.
- 27- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص: 2.
- 28- نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظة الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2007، ص: 307.
- 29- محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، مرجع سابق، ص: 21.
- 30- مركز المشروعات الدولية، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت 2008، ص: 5.

- ³¹- Abdussalem Mahmoud Abu-Tapanjeh: The fundamental principals of corporate governance, organization of economic co-operation and development annotations, p:10
- ³² - Pierre conso, Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 1999, P-P: 438-440
- ³³- Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiet, "LA Gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes", Centre de développement de l'OCDE, Cahier de politique économique N° 23, 2003, P:6.
- ³⁴ - Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, 1^{ed}ition, Gee (a division of Professional Publishing Ltd), South Quay Plaza, London, Dec 1992, p :1
- ³⁵- Frédéric georgel, IT gouvernance : management stratégique d'un système d'information, édition Dunod, paris, 2^{ème} édition, 2006, p :4
- ³⁶- Pierre conso, Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, op.cit, p: 339.